الفلاح أساس نهضتنا الاجتماعية

من المعلوم أن مستوانا الاجتماعى والزراعى أقل كثيراً مما يجب أن يكون عليه. وما كان يليق أن تمر بنا مثل هـذه المدة الطويلة من أول عهدنا بالثورة الوطنية إلى الآن دون أن ننهض بحالتنا من الوجهتين المذكورتين بصرف النظر إلى ما هو دونهما بكثير . فليس للنهضة الوطنية من أثر إذا لم تقترن بنهضة اجتماعية كى تتمشى النهضتان جنباً إلى جنب .

الفلاح — الفلاح هو عماد القطر إذ يكون أكثر من ٩٠٪ من السكان فإذا ما نهضنا به مما يتخبط فيه من بؤس نكون قد نهضنا بالشعب . فنظرة سريعة إلى حالة الفلاح تعطينا فكرة واضحة لما هو عليه من حال تخجل منه الإنسانية . ولقد اتخذ الأجانب من حالة الفلاح الاجتماعية والطبقات الفقيرة الأخرى فى المدن أمضى سلاح للتشهير به ضد مصر وقد كانوا فى ذلك على حق إلى حد بعيد .

وما من وزارة تولت الحكم فى مصر من ١٩٢٤ إلى الآن ، وما من مجلس نيابى تولى الأمر إلا وسمعنا من كليهما أنهما للفلاح وللفلاح وحـــده . حتى إذا ما تربعوا فى كراسى النيابة والحكم نسوا أو تناسوا وعودهم التى بذلوها للفلاح فى إبان المعركة الانتخابية .

ويقينى أنه لا بد ، فى وقت قريب ، من أن يتعادل الميزان الاجتماعى فى كل أنحاء العالم . ومن الأصلح أن يلتفت أولو الأمر إلى المداراة من العاصفة قبل أوانها وأن يعملوا على وجود العدالة الاجتماعية بقدر ماتسمح به الحالة . وعندى أنه من الممكن ان يتعاونوا هم وأصحاب رؤوس الأموال على معالجة هذه المشكلة تعاوناً أساسه الرحمة والوطنية والعطف .

حالة الفلاح — الفلاح المصرى فريقان ولو أنهما لا يختلفان عن بعضهما تعاسة وبؤساً . فريق يسكن العزب والآخر يسكن القرى .

يعنى صاحب العزبة قبل كل شىء ببناء مخازنه وحظائر مواشيه وغالباً ما يشيد له مسكناً حسناً قد يقيم به بضعة أيام فقط فى السنة وقت تحصيل الإيجار أو جنى المحصول وغالباً ما نجد أن حظائر الماشية والمخازن مقامة على أحسن نظام مستوفية الشروط الصحية وغالباً ما يعهد لطبيب بيطرى بالعناية بالماشية حباً فى الاستغلال وزيادة فى

الحرص على حراسة الماشية والمخازن فإنها تحاط من ثلاث جهات بمساكن الفلاحين مع منافاة ذلك للمبادىء الصحية وتبنى هذه المساكن دائماً بالطين وهي أشبه بالمقابر منها بالمساكن ونظرة بسيطة إلى حالة هـذه المساكن تشعر كل ضمير حي بخجل عميق لحقارتها بالنسبة لمباني المواشي.

وبقدر عناية غالب الملاك بمواشيهم إلى حد كبير ، بقدر إهمالهم لفلاحيهم فما وجدنا منهم أحداً عنى بمرض عماله أو عهد إلى طبيب بالعناية بهم مع انه يربح من مجهودهم أكثر مما يربح من مواشيه .

معاملة المالك للفلاح — جرت العادة أن يؤجر المالك الأرض إلى فلاحيه بطرق شتى ، فمن إيجار نقدي ، إلى إيجار بالمحصول ، إلى مساهمة في المحصول . وكل هذه الطرق وغيرها نتيجتها واحدة ، وهي إرهاق الفلاح إلى حد كبير إذ لا يتبقى له بعد سداد ما عليه ما يكفيه أن يعيش عيشة تحفظ عليه وعلى عائلته صحتهم وكرامتهم . وفي غالب الأحيان لا يتفق مع الفلاحين على إيجار ما ، بل يوقعون على عقود بيضاء حتى إذا ما نتج المحصول قرر المالك أو الدائرة الإيجار الذي يرضي شهوتهم فلا يتبقى للمزارع شيء يذكر . وقد رأينا في كثير من الحالات توقيع الحجز على الماشية أو المؤونة وبيعها سداداً للمتأخر عليه من الإيجار .

ومن أبرز المآسي الاجتماعية ، ما تسير عليه وزارة الأوقاف وبعض كبار الملاك ، من تأجير أطيانهم صفقة واحدة بالمزاد أو المساومة لأحد مضاربي الإيجارات . وهذه فئة جبارة تفننت في إرهاق الفلاحين بمختلف الطرق الشيطانية . فمثلا يأخذون السماد المقرر للأطيان ويبيعونه في السوق السوداء ويحرمون المزارع منه . وكذلك التقاوي ، وغير ذلك من الأمثلة الشيء الكثير . وكانت نتيجة ذلك اختلال الأمن وانحطاط مستوى الزراعة بصفة أكثر وضوحاً في هـذه المناطق . ولو أردت أن أسترسل في سرد مثل هذه الحالات لاستغرقت صفحات عديدة .

مما تقدم يتبين أن أصل الداء إجحاف الملاك بحقوق الفلاحين وعدم العناية بأمرهم والعطف عليهم مما نتج عنه انحطاط مستوى الزراعة فنقصت الثروة الأهلية تبعاً لذلك من جميع نواحيها وكذلك ضعف الإنتاج الصناعي عما يجب أن يكون عليه في الوقت الحاضر لأن الفلاح — وهو الغالبية — لم يبق معه ما يستهلك به شيء من الإنتاج الصناعي ومن الوجهة التعليمية ، فإن التعليم الإلزامي في الريف يكاد أن يكون عديم الأثر وذلك راجع إلى أن الفلاح لا يستطيع أن يستغني عن أجر

إبنه أو إبنته ويبعث بهما إلى المدرسة نظراً لشدة حاجته وهو مضطر ومحق فى ذلك . فضاعت بذلك نفقات التعليم الإلزامى هباء وأصبح عديم الجدوى . هذا فضلا عن صحة التلاميذ فهى سيئة للغاية وأن من يراهم بهذه المدارس ليرى أجساماً ضعيفة هزيلة أنهكها الجوع والمرض متسربلة بأسمال بالية وهذا لا يشرفنا ، بل يهدم من كرامتنا الوطنية .

إذاً وجب علينا أن ننظم العلاقة بين المالك والفلاح وأن نعمل على رفع مستوى الزراعة بطريقة عملية حتى نستطيع أن نهيء للفلاح حياة لا نطمع فى أن تكون ممتازة ، إنما حياة تليق بإنسان ، فلا أقل من السكن والغذاء والكساء اللازم لإنسان يشعر بأنه موجود فى القرن العشرين .

طرق الاصلاح — المسكن — العزب — يجب أن تلزم الحكومة أصحاب الأراضى من ٥٠ فداناً فأكثر ببناء مساكن صحية مناسبة لمزارعيهم وفقاً لمواصفات تضعها الوزارة المختصة مع إلزامهم بتجهيز المياه الصالحة للشرب .

وعلى ذكر مياه الشرب فإن المياه الأردوازية بالقطر المصرى تصلح للشرب من أسوان إلى أواسط الدلتا . فوجود طولبة تدار باليد فى العزبة تكفى لشرب السكان والماشية بمنتهى السهولة وثمنها تافه لا يذكر . أما فى شمال الوجه البحرى فيمكن عمل مرشحات خاصة بكل سهولة . وإذا تعذر على صاحب العزبة وجود المال لبناء المساكن فإن الحكومة تقرضه هذا المال ويقسط على عشر سنوات بفائدة بسيطة ويحصل مع الأموال . وأظن أن صاحب المائة فدان مثلا لو أنشأ مساكن مناسبة بمبلغ ألف جنيه فى الظروف العادية وقسطت على عشر سنوات لا يضيره ذلك شيئاً ، على أن يكون لكل مائة فدان إثنى عشر منزلا على الأقل ملزم المالك بإنشائها .

مساكن القرى — قد يخيل للكثيرين أن إنشاء قرى جديدة أمر مستعصى . ولكن لو فكرنا قليل لهان علينا الأمر فلتعمل الحكومة برنامجاً إنشائياً للقرية المصرية لمدى عشرين عاماً وطريقة ذلك أن تمنح الحكومة ، بعض الشركات التى ترى فيها الكفاءة للقيام بإنشاء تلك القرى ، امتيازات لإنشائها على أن توزع المساكن على الأسر ويقسط ثمنها على عشرين سنة مع ضمان الحكومة تسديد هذه الأقساط للشركات . ويمكن لرب العائلة أن يسدد هذه الأقساط بمنتهى السهولة إذا ما نظمت علاقته بأصحاب الأراضى كما سأبين بعد ، وتبنى مع القرية جميع مرافقها من صحية وغيرها ويمكن أن ينشأ فى وسط كل قرية بئر ارتوازية قطرها ست بوصات

أو ثمانية تركب عليها بضعة طولبات يدوية يشرب منها سكان القرية ومواشيهم ، وتركب عليها أيضاً طولبة (ماصة كابسة) قطرها أربع بوصات تستعمل لإطفاء الحرائق وتدار بأى جرار إن لم يتيسر وجود آلة الإطفاء لأنه يحدث كثيراً أن تشب الحرائق وقت عدم وجود دور مياه بالترعة أو وقت الجفاف ، فتكون نتيجتها كارثة للقرية . والمال متوفر والجمهور يقبل على المساهمة فى مثل هذه الشركات برغبة أكيدة . وإذا بنى كل مالك لخمسين فداناً فأكثر مساكن لعماله فإن القرى سوف تصبح صغيرة .

أساس الاصلاح — اتضح أن نظام الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر قد باء بالفشل وذلك راجع إلى استئثار أعضاء الجمعية بخيراتها وإلى سوء إدارتها من جهة أخرى لأن القائمين عليها ليسوا من الفنيين وليست عليهم مسئولية أمام رؤساء لهم. كما اتضح أنه لا يمكن تحديد علاقة المستأجر بالمالك بمقتضى أى قانون ، مهما كانت قوته ، يصدر لهذا الغرض ، فما حيلة المستأجر مثلا إذا امتنع المالك عن أن يؤجر له الأرض إلا بإيجار يرضيه ؟ أهو ملزم بحكم القانون أن يؤجر أرضه حتماً؟ولو فرضنا أنه ملزم بذلك ، فما الذى يحمى المزارع من أن يأخذ المالك منه فرق الإيجار دون أن يذكره بالعقد ويحرز العقد بالقدر الذى تقرره الحكومة ؟

طرق التحايل كثيرة لا داعى للاطالة فيها ، ومثلها كمثل قانون الربا فإنه يحدد سعراً للفائدة ولكنا نعلم أن المرابين يتعدونه بكثير وليس من ضابط لذلك . لهذا أرى ضرورة وجود وسيط يقوم بهذه العملية كما يقوم بإرشاد الفلاح إرشاداً علمياً صحيحاً ومساعدته بكل ما هو مفروض أن تقوم به أرقى الجمعيات التعاونية وهذا الوسيط وهذه الإدارة هى ما أود أن أسميه (بالوحدة الزراعية) .

الوحدة الزراعية — تنشىء الحكومة بكل قرية أو قرى متجاورة وحدة زراعية قوامها بضعة موظفين ، يتفاوت عددهم تبعاً لأهميـــة كل قرية ومساحتها ، منهم المزارعون الفنيون والحسابيون والميكانيكيون وغيرهم مما تحتاج إليه أعمال هذه الوحدات كما سأشرحها بعد مع فرض عقوبة رادعة على كل موظف من موظفى هذه الوحدات يختلس أو يقصر عمداً فى عمله لتستقيم أعمال هذه الوحدات . على أن تقوم الحكومة أو بنك التسليف الزراعى بمدها بالمال اللازم لها بفائدة بسيطة مقسطة على عشر سنوات . ويقينى أن هذه الوحدات ستكون كفيلة بسداد الأقساط بكل سهولة كما أرى تحقيقاً للفائدة من مجهود هؤلاء الموظفين وتشجيعاً لهم على

القيام بعملهم على أحسن وجه أن يوزع عليهم ٢٠٪ من صافى ربح هذه الوحدات من الأعمال التى تقوم بها كما سأبين بعد :

مهمة هذه الوحدات — تصدر الحكومة قانوناً يجيز لهذه الوحدات أن تستأجر إجبارياً نسبة مئوية تصاعدية من أطيان كبار الملاك ابتداء من عشرين فداناً فأكثر بإيجار تحدده الحكومة سنوياً أو كل سنتين بحيث يكون أساس التحديد ضريبة الأطيان على أن تكون قيمة الإيجار توازى من سبعة إلى عشرة أمثال الضريبة المربوطة وقد تنخفض النسبة أو ترتفع تبعاً لأسعار الحاصلات وهذا الفرق فى نسبة الإيجار من ٧ — ١٠ أمثال الضريبة هو تفاوت جودة الأرض فى الحوض الواحد فى بعض الحالات على أن يكون الاستيلاء كالآتى :

ف		ف	نسبة الإستيلاء
٢٠	إلى	٥٠	٢٥٪
٥١	»	١٠٠	٣٥٪
١٠١	»	٢٠٠	٥٠٪
٢٠١	»	٥٠٠	٦٥٪
٥٠١	»	١٠٠٠	٧٥٪
١٠٠١	فأكثر		٨٥٪

وإذا كانت حيازة فرد ما منزرعة جميعها فاكهة فالمصلحة العامة بقاؤها تحت يد مالكها لأن الفلاح الصغير لايستطيع القيام بما تتطلبه زراعة الحدائق من دراية وعناية . وإزاء ذلك يلزم صاحب الحديقة أن يدفع عن كل فدان أعفى من الإستيلاء عليه ضريبة إضافية قدرها خمسة أمثال الضريبة الأصلية وهذا المبلغ المتحصل يعطى للوحدة التابعة لها الأطيان ليضم لرأس مالها وعند تنفيذ قانون ضريبة الدخل ستحصل الضريبة المناسبة على إنتاج الحدائق وتحتسب النسبة المئوية التى يستولى عليها من الملاك عن جميع ما يملكون من الأراضى مهما كانت فى جهات متفرقة فتحتسب جميعها وتؤخذ النسبة المئوية عنها فى كل جهة .

١ — تقوم هذه الوحدات بتأجير ما تستأجره من الأطيان إلى المزارعين الذين ليست لهم ملكية زراعية تكفيهم حسب تعداد أفراد كل عائلة من المقيمين بالعزبة أو القرية التابعة لها الأطيان بنفس الإيجار مضافاً إليه ١٠٪ أو ١٥٪ ربحاً للوحدة حتى يكون لها من هذا الربح وغيره ما يكفى لإدارتها .

٢ — توجد بهذه الوحدات الجرارات وماكينات الدراس والطلائق الممتازة من المواشى وتقوم ببيع السماد الكيماوى والتقاوى والكيماويات والأدوات الزراعية وقد يتطور عملها فى المستقبل وتقوم بنشاط آخر من الناحية الاجتماعية والمحافظة على الأطيان وعملية التأمين على الماشية وغير ذلك الشىء الكثير الذى سوف يأتى وتكشف عنه الحاجة بمزاولة هذه الوحدات لعملها .

الفوائد التى تنتج عن أعمال هذه الوحدات — بهذه الوحدات يتمكن الزارع الصغير من حرث أرضه بالجرار بأجر زهيد خصوصاً بعد ضم المحاصيل الشتوية حيث تكون الأرض صلبة لا يمكن حرثها بالمواشى ، وفى ذلك فوائد كبيرة لزراعة الأرز مثلاً وزراعة الأذرة ، فإن الحرث الصيفى كما هو معلوم يستأصل الحشائش الخبيثة التى يعانى الفلاح كثيراً من الجهد فى استئصالها دون جدوى فضلاً عن مشاركتهم للنبات فى غذائه . وكذلك يعانى الفلاح وماشيته أشد الجهد فى حرارة الصيف لدرس محاصيله الشتوية بالنورج فتضعف ماشيته ويجف لبنها أثر هذه العملية وفى هذا الوقت بصفة خاصة يتطلب من الفلاح الكثير من العمليات الزراعية الأخرى كالرى وعزيق القطن ومقاومة الدودة وزراعه الأرز وترحيل السماد لزراعة الأذرة فضلاً عما يحدث من الحرائق فى الأجران وتاويث الحبوب ببول الماشية وروثها وفقد كمية من الحبوب وانتشار الغبار فى القرية وما يترتب على ذلك من انتشار أمراض العيون . وكذلك يمكن الإستعاضة عن الرى بالسواقى بأن يجر الجرار وراءه طولمبة مركبة على عربة بخرطوم من المطاط يروى بها المزارعين بنفقات بسيطة وبسرعة ويريحها من عناء إدارة السواقى هم ومواشيهم .

فلو وجدت الجرارات وماكينات الدراس وكل الأدوات الزراعية الميكانيكية ، لأرحنا الفلاح وماشيته ولتفرغ لأعمال أخرى أجدى وأنفع . ولو عملنا حساباً بسيطاً لما تفقده مواشى القطر من لحم وشحم وجفاف ألبان وغير ذلك ، أثر عملية الدراس فقط ، لبلغت فى الوقت الحاضر ملايين عديدة فى السنة . ولنضرب لذلك مثلا : أنه يشتغل بعملية الدراس مليون ونصف ماشية على الأقل وأن كل منها يفقد ٢٠٪ من وزنه ولو فرضنا أن ثمن الماشية فى المتوسط خمسة وأربعون جنيها على الأقل لكانت الخسارة ثلاثة عشر مليوناً ونصف ، هذا بخلاف جفاف ألبان الحلوب منها .

ونتيجة لراحة الماشية المصرية إذا استعملنا الميكانيكا فى أعمالنا الزراعية فإننا نحصل على زيادة فى الألبان فقط تبعاً لذلك قدرها خمسة عشر مليوناً من الجنيهات فى السنة وذلك بالحساب الآتى . عندنا بمصر حسب تعداد وزارة الزراعة مليوناً وثمانمائة وستون ألف أنثي من الجاموس والبقر منها مليون ونصف حلوب فإذا ما زاد متوسط الواحدة منها ألف رطل فى السنة أى بمعدل خمسة أرطال يومياً فى موسم الإدرار لكان الناتج مائة وخمسون مليوناً رطل لبن وإذا فرضنا أن سعر الرطل عشرة مليمات لكان الناتج خمسة عشر مليوناً من الجنيهات فى العام .

تحسين نسل الماشية — لاشك أن الماشية المصرية رديئة الأنواع جداً وتحسين نوعها يكسبنا ثروة ضخمة لاتخطر ببال الكثيرين فبوجود هذه الوحدات يمكننا أن نوجد بها الطلائق الممتازة من جميع أنواع الماشية مع سن قانون بخصى الذكور قبل سن البلوغ فإذا ما تم ذلك أمكننا فى مدى ثلاث دورات تناسلية ، لاتزيد عن عشرة سنوات ، أن نحصل على أنواع ممتازة من المواشى من حيث اللحم ووفرة الألبان وسوف تتحسن خواص الماشية من جهة أخرى نتيجة لراحتها باستعمال الآلات الميكانيكية .

ولأضرب لذلك مثلاً أن بعض الجاموس يدر حوالى الخمسة عشر رطلاً يومياً والبعض الآخر يدر حوالى الثلاثين وغذاء الاثنين واحد فإذا كان الجاموس كله من نوع واحد جيد وكذلك الأبقار أمكننا أن نحصل على أضعاف إنتاجنا من الألبان وتقدير ذلك كبير جداً .

الإنتاج الزراعى — نتاجنا الزراعى مزر ومخجل للغاية فقد وهبتنا الطبيعة أخصب أرض وأنسب جو وأعذب ماء ولكن لم تتوفر عندنا الخبرة ولا القدرة على العمل وإنك لتجد فى كثير من الأحيان أرضاً متجاورة ينتج الفدان من هذه ضعف ما ينتج من الاخرى وربما ضعفين وما ذلك إلا نتيجة الاعتناء من الأول ودرايته وقوته وجهل الثانى أوضعفه ولذلك وجب علينا أن ننظم هذه الأوضاع ونجعل فى متناول الجميع الوسائل التى يمكن بها النهوض بالزراعة إلى أعلى مرتبة ولأضرب لذلك مثلا (فلسطين) فنظرة سريعة إلى الزراعة هناك ترجعك كئيباً على ما أصاب وطننا من فوات الفرصة والتأخير فى هذا المضمار الحيوي مع سهولة الطبيعة عندنا وصعوبتها هناك .

سمعت وقرأت كثيراً عن كبار المفكرين فى مصر أن من أسباب فقر الفلاح هو عدم كفاية الأراضى الزراعية ويقترحون سرعة استصلاح الأراضى البور وهذا جدير بالعناية حقاً إلا أنه ضعيف الأثر فلو زادت الأراضى المنزرعة مليون فدان على مدى أربعين عاما لما كان لذلك أى أثر بالنسبة لازدياد السكان تبعاً لمضى المدة .

ولكن إذا تمكنا من أن نرتفع بالإنتاج الزراعى إلى ٥٠ ٪ فقط وهذا ميسور جداً بكل سهولة لحصلنا على مايساوى ثلاثة ملايين فداناً فما بالك إنه يمكن القفز بهذا الإنتاج إلى الضعف إذا ما استخدمنا العلم والميكانيكا ونفذت العدالة الإجتماعية وعندى أن ذلك أسهل بكثير من استصلاح نصف مليون فدان (ولو إنى أدعو إلى سرعة استصلاح الأطيان القابلة للزراعة) قد لاتتوفر لها المياه اللازمة إلا بعمل مشروعات على النيل تتطلب مالا ووقتاً كثيراً .

الملكية الزراعية — اطلعت على آراء الكثيرين بخصوص الملكية الزراعية وأرى أن أوفق سبيل لحل هذه المشكلة أن تحدد الملكية إلى ثلثمائة فدان مبدئياً ويترك هذا التحديد فى الملكيات الكبيرة لسنة التوارث .

أما أطيان الحكومة وأطيان الشركات الزراعية فيحسن مشتراها من الشركات وتوزيعها بأسرع ما يمكن إلى ملكيات صغيرة للمزارعين بحيث لا تزيد كل صفقة عن خمسة أفدنة وعندى أن هذا هو الحل الوحيد لذلك .

الصناعة ونهضتها — إذا نفذ هذا المشروع وتوفر مع الفلاح ما يستطيع أن يعيش به المعيشة المناسبة بأن استطاع أن يستهلك الضرورى من إنتاجنا الصناعى كبعض الأدوات المنزلية واللباس الكافى والحذاء المناسب لنهضت صناعاتنا الوطنية نهضة كبيرة لسد هذا الطلب ولنضرب لذلك مثلاً بسيطاً .

لنفرض أن عشرة ملايين من السكان سمحت لهم ظروفهم المالية بلبس الأحذية والجوارب واحتاج الفرد إلى زوجين من الأحذية وستة أزواج من الجوارب فى السنة فتكون جملة ذلك عشرين مليوناً زوجاً وستين مليون من الجوارب .

فلنتصور هذا القدر الهائل وكم نحتاج من المصانع لصنعه وكم من الصناعات الأخرى تخلق لسد حاجات هذه الصناعات وكم من العمال نحتاج للقيام بذلك ولنقس على هذا إذا لزم للفلاح بعض الطلبات الأخرى الضرورية لتأسيس منزله وغيره .

وسوف تكون نتيجة ذلك سحب طائفة كبيرة من العمال الزراعيين للاشتغال بالصناعة فتتوفر الأرض لمن يتبقى منهم .

حفظ الثروة الأهلية — إن أصحاب الدخل الكبير من ملاك الأراضى وغيرهم ينفقون معظم دخلهم على الكماليات كما نشاهد ذلك دائماً وهذه الكماليات ليست من إنتاجنا ولا ننتفع منها بشيء بل كل ما ينفق فى هـــذا السبيل ذاهب إلى الأيدى الأجنبية فلو فرضنا جدلاً أن دخلهم سوف يتأثر قليلاً نتيجة لتنفيذ هذا المشروع فهو لا يؤثر تأثيراً يذكر على مستوى معيشتهم وإنى أؤكد أنهم سوف يستفيدون فائدة كبرى من وجود الوحدات ومن نشاط العمال الزراعيين وغير ذلك الشيء الكثير وإنما ننهض بمستوى شعب بأسره وإن ما سوف ينفقه الفلاحون ذاهب حتماً إلى الجيوب المصرية لأن الفلاح لا يطمع أن يستهلك شيئاً يذكر من الصناعات الأجنبيـــة .

هجرة الفلاحين — قد يعترض معترض أن بعض القرى مزدحمة بالسكان وأن ما سوف يستولى عليه من الأطيان بها لا يكفى وأن الفلاح المصرى بطبيعته غير ميال إلى الهجرة .

وردى على ذلك أنه إذا تساوت العدالة الاجتماعية فى أرجاء القطر جميعها فإن الفلاح لا يجد غضاضة فى الرحيل عن قريته إلى غيرها إذا تأكد أنه سيجد خيراً منها فيتوزع السكان توزيعاً مناسباً من تلقاء أنفسهم أما الآن فهو محق فى عدم الهجرة لأن الحياة فى قريته وغيرها بؤس وشقاء على السواء .

على الشبيني
نائب المحلة الكبرى